مجلة المختار للعلوم الإنسانية 39 (2): 509-544، 2021

Research Article

Open Access

العلوم الإنسانية، خطرة و في خطر

عبدالله علي عمران

كلية الآداب، قسم الفلسفة، جامعة عمر المختار، البيضاء

Doi: https://doi.org/10.54172/kym1r905

المستخلص: تهدف هذه الدراسة، إلى تبيان واقع العلوم الإنسانية، من خلال عرض ما يجب أن تؤديه من وظائف، وما يعترضها من عوائق، تحول بينها وبين تأدية وظائفها، وذلك من خلال منهج تاريخي متتبعا نشأتها وتطورها عربيا وغربيا، ومنهج مقارن للمقارنة بين ما وصلت إليه عربيا وغربيا، ومنهج تحليلي للوقوف على أهم الفوارق بين النموذجين العربي والغربي، حيث يتبين الفارق الشاسع بين ظروف النشأة ومراحل التطور بينهما، والذي يعود أساسا للفارق الشاسع والنوعي في الإشكاليات وكيفية طرحها و محاولة حلها، لكون الإشكاليات في الفكر الغربي ذات طابع علمي، بينما واقع العلوم الإنسانية عربيا، تسيطر عليها المشكلات الاجتماعية والسياسية والدينية.

الكلمات المفتاحية: علوم إنسانية، فلسفة، منهج علمي.

The humanities are dangerous and in danger

Abdullah Ali Omran

Faculty of Arts, Department of Philosophy, Omar Al-Mukhtar University, Al-Bayda

Abstract: This study aims to clarify the reality of the human sciences, by presenting the functions it must perform, and the obstacles that prevent it from performing its functions, through a descriptive historical approach that traces its origin, Arab and Western development, and methodology. A comparison between what the Arabs and the West have reached, and an analytical approach to find out the most important differences between the Arab and Western cases, as the vast difference between the conditions of emergence and the stages of development between the two cases becomes clear. Which is mainly due to the large and qualitative difference in the problems and how they present and try to solve them, because the problems of Western thought are of a scientific nature, while the reality of the human sciences in the Arab world is dominated by social, political and religious problems?

Keywords: Human sciences-philosophy- Scientific method

The Author(s) 2023. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) , which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium ،provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

المقدمة

إن المتابع لتاريخ الفلسفة عموما، والفلسفة الحديثة والمعاصرة بشكل خاص، يلاحظ الاعتناء الكبير، بقضايا الإنسان، لدرجة أن هناك من يؤرخ للفلسفة بما قبل (سقراط) وما بعده، لأنه كما قيل عنه، هو من أنزل الفلسفة من السماء إلى الأرض، بمعنى أنه حول التفكير الفلسفي، من التفكير في الغيبيات وقضايا الكون، إلى التفكير في الإنسان، وحتى خلال المرحلة التي تحققت فيها العلوم الطبيعية، والتي هي الأخرى كانت تهدف لسيطرة الإنسان على الطبيعة، لم يتراجع الاهتمام بالعلوم الإنسانية، بل احتدم الجدل حول كيفية تطويرها وتثويرها.

كل ذلك يبين مدى أهمية العلوم الإنسانية، بسبب الدور بالغ الأهمية الذي تقوم به، وزادت هذه الأهمية خلال الحقبة المعاصرة، نتيجة لظهور الأفكار التشاؤمية والعدمية، المرتبطة بالتطور العلمي وتراجع اليقين الديني، وزيادة حجم التواصل وتزاحم الجماعات البشرية. من هنا كانت العلوم الإنسانية محل جدل حول موضوعها ومناهجها، مع الإقرار بأهميتها، وبطبيعة الحال كان للفلسفة دورها البارز في هذا الجدل، مما جعل لها علاقة مزدوجة بها، تكون تكاملية حينا و تنافسية أحيانا أخرى.

كل هذا يحدث (هناك) في العالم المتقدم، بينما (هنا) في العالم المتخلف، تعيش العلوم الإنسانية وضعا مزريا، حيث تعتبر تخصصاتها شيئا ثانويا، لا تنال اهتمام مؤسسات الدولة، ولا احترام العقل الجمعي للمجتمع، مما يستلزم ضرورة طرح إشكالاتها وتسليط الضوء عليها، لمعرفة أسباب هذا التدني والعزوف والإهمال، لعل ذلك يعيد لها بعضا من مكانتها.

ولأجل ذلك حاولت في هذه الدراسة، أن أبين ما تمر به العلوم الإنسانية من صراع مزدوج، مع العلوم الطبيعية من جهة، ومع ثقافة ووعي المجتمع من جهة أخرى، وهو ما يبدو جليا أمام من يتبع نشأة العلوم الإنسانية وتطورها (تاريخيا)، وكيف أن ذلك يجعلها أقل تأثيرا رغم أهميتها الجوهرية، إذ لا غنى لأي مجتمع عنها، إذا أراد أن يشق طريقه نحو التقدم والحضارة، وهو ما

يحتم قرع ناقوس الخطر أمام الشعوب والمؤسسات العربية، لما وصل إليه حال العلوم الإنسانية.

المبحث الأول:

العلوم الإنسانية بين طبيعة النشأة و مشكلة التسمية

1. نشأة العلوم الإنسانية

يؤكد تاريخ العلوم الاجتماعية، أن نموها كان مرتبطا بتغييرات اجتماعية جذرية شاملة، فعلى غرار باقي العلوم المعاصرة، أخذت العلوم الاجتماعية المعاصرة، في التكون بالتزامن مع الثورة الصناعية واتساع رقعة المدن وتفاقم معضلاتها وبروز تجمعات ومنظومات اجتماعية حديثة وازدياد حركة التعارف والتلاقي مع مجتمعات عالمية أخرى، فقد نشأت هنا الحاجة لدراسة تواكب مجتمعات دائمة التغيير، سواء لتلبية متطلبات تحريرية، تشمل إشراك الشعوب في تقرير مصيرها وتحسين أوضاع الفئات المهمشة، وتخفيف حدة الفوارق بين المجتمعات، وتوسيع رقعة تطبيق الحقوق الإنسانية والمدنية، أو نحو اتجاهات إشكالية، شملت ازدياد القدرة التدميرية للصراعات خصوصا في حالة الحروب الحديثة وتفاقم الصراعات الاجتماعية، والحروب الأهلية(بامية، 2015، ص 5).

وهو ما يجعلها حديثة النشأة، رغم تاريخها الطويل، إذ لم ترث العلوم الإنسانية، حقلا معينا، مرسوم المعالم، حتى لو طرق في خطوطه الكبرى، إنما بقى بورا، فالحقل المعرفي الذي تدور العلوم الإنسانية في فلكه، لم يفرض سلفا، فليس هناك فلسفة أو خيار سياسي وأخلاقي، ولا علم تجريبي، صادف شيئا يشبه الإنسان في القرن السابع عشر أو الثامن عشر، لأن الإنسان لم يكن موجودا، ولذلك ظهرت العلوم الإنسانية، يوم فرض الإنسان نفسه في الثقافة الغربية، باعتباره هو ما يجب التفكير به، وهو ما يجب أن يعرف في ذات الوقت، وكان ذلك بالتزامن مع مشكلة ما، فمع ظهور المجتمع الصناعي وما يفرضه من معايير على الفرد، فكان

لابد من ظهور علم النفس، كما أن المخاطر التي تضغط على التوازنات الاجتماعية منذ الثورة الفرنسية، وخاصة البرجوازية، كان لابد من ظهور علم الاجتماع، ومن هنا تحولت ظاهرة الإنسان (فردا أو مجتمعا) إلى موضوع للعلم لأول مرة في تاريخ البشرية (فوكو، 1990، ص ص 283، 284).

ولذلك يمكن القول إن نشأة العلوم الاجتماعية كانت مرتبطة بتغيرات فكرية، فنجدها مثلا في فرنسا، تنطلق لتحرير المؤسسات الأكاديمية، من هيمنة الفكر الديني، بينما نجدها في ألمانيا، تنشأ لأسباب اقتصادية، كما حافظت على طبيعتها المجتمعية، ومطالبة بالابتعاد عن التنظير والتركيز على التغيير الاجتماعي الواقعي، بينما ركزت في بريطانيا وأمريكا على الجوانب البرجماتية العملية، من خلال دراسات حول العمال (مثلا) لكي تستثمرها الحكومات في سياساتها الاقتصادية و السياسية (زيادة، 1988، ص ص 873 – 878).

2.إشكالية التسمية

من أول الصعوبات التي تواجهك عند الحديث عن العلوم الإنسانية، هو صعوبة تسميتها، أو بمعنى أدق، عدم الاتفاق على اسم موحد لها*، لأنه في الواقع لا يوجد تعريف محدد ومباشر متفق عليه بين كافة العلماء والباحثين، ولا اتفاق حول التسمية الأفضل لهذه المجموعة من العلوم، التي تشمل الاجتماع والانثربولوجيا والاقتصاد والعلوم السياسية والقانون والفلسفة(عارف،1996 ص 183).

* و نظرا لعدم وجود اسم متفق عليه، استخدمت في هذا البحث، كل التسميات على أنها مترادفة، دون التمييز بينها، مع أفضلية للتسمية الشائعة (العلوم الإنسانية) أما التسميات الأخرى، فتستخدم في البحث حسب سياق النص أو الفكرة محل الاقتباس، تماشيا مع مصطلح النص المقتبس.

فهي العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية (كما هو متعارف عليه في التقاليد الأنجلوسكسونية) والعلوم الثقافية والعلوم السلوكية (كما يتبناها الاتجاه الوضعي الذي يعد امتدادا للمدرسة السلوكية في علم النفس) والعلوم العقلية أو الروحية (كما هو متعارف عليه في التقاليد الألمانية) والعلوم المعنوية (كما تم التعارف عليه في فرنسا كإشارة لكل ما هو عقلي وروحي) (قنصوة،2007، ص ص 5، 6).

ولقد نحت (ستوارت مل) مصطلح العلوم الأخلاقية moral sciences لكي يدل على تلك العلوم التي نمت نموا كبيرا في القرن 19، وتمايزت من مجموعة العلوم الطبيعية، وهذا يعني أن دراسة الإنسان تختلف عن دراسة الطبيعة. ولقد أثار هذا المصطلح ودلالاته الكثير من المناقشات المنهجية، منها: إلى أي مدى يمكن أن تحاكي العلوم الأخلاقية علوم الطبيعة الفائقة الدقة، وإلى أي مدى يمكن أن تقف على قدميها؟ كما إن إعطاء اسم مشترك للدراسات الإنسانية، بأنها أخلاقية، يمكن أن يثير جدلا حول علاقة تلك العلوم بعضها ببعض؟ هل هي علائقية فعلا؟ و هل تشترك جميعا في أسس مناهجها؟ وكيف يتمايز أصلا المدخل التاريخي عن المدخل الاجتماعي، و في نفس الوقت يتلاءمان (ريكمان، 1979، ص 107).

وكما هو واضح من تعدد التسميات، فإن طبيعة هذا الخلاف حول تسميتها، تعود إلى إشكالية تحديد، ما يجب أن يعتبر جوهريا فيها، هل هو الإنسان؟ (إنسانية) أم هو المجتمع؟ (اجتماعية) أم هو الثقافة المحركة للإنسان والمجتمع؟ (ثقافية) أم السلوك الناتج عن تلك الثقافة؟(سلوكية) وهل الأولوية للعقل؟ (عقلية) أم للروح؟ (روحية) أم هي مزيج من الاثنين معا؟ بحيث تكون (معنوية)؟ وهذا الاختلاف، وغياب الاسم الموحد، ليس شيئا عرضيا، بل هو في صميم مشكلة العلوم الإنسانية، وعدم الاتفاق على شيء جوهري يمثل نواة لهذه العلوم.

والإشكالية السابقة تؤسس لإشكالية أخرى، يطرحها السؤال عن طبيعة العلوم الإنسانية، فهل الإشكال حول القضية الجوهرية، يترتب عليها نتائج فيما يتعلق بالموضوع والمنهج،

وبالتالي تعددت العلوم الإنسانية، فهل هي علوم إنسانية(متعددة)؟ أم علم إنساني (واحد)؟ وبالتالي تكون العلوم المختلفة مجرد جوانب له؟ أم هي علوم إنسانية متفرقة ومتعددة، دون أن يقتضي ذلك علم إنساني واحد؟ ولقد تعدد الإجابات و اختلفت وجهات النظر؛ فحينا نجد من يؤيد وجود علم إنساني (واحد) وموضوعه الإنسان، ونجد أيضا، من يرى بوجود علوم إنسانية(متعددة) بمناهج مختلفة، (إسلام، 1986، ص 251)، بل ذهب البعض، إلى ضرورة أن يتخذ كل علم إنساني، منهجا يخصه وحده دون غيره، كمنهج التحليل النفسي في علم النفس والمنهج الاسترادادي في التاريخ و منهج التأمل العقلي في الفلسفة، وقد تتعارض مناهج العلم الواحد كالتحليل النفسي والإحصائي في علم النفس (عبدالمعطي، 1996، ص ص 17، 18).

المبحث الثاني:

موضوع العلوم الإنسانية

1. الإنسان موضوعا للعلوم الإنسانية

إن السمة الأبرز التي لا خلاف عليها في أوساط العلوم الإنسانية، هي اعتبار الإنسان موضوعا لها، بل يمكن اعتبار أن هذه النقطة هي القاعدة الجوهرية، وحجر الزاوية لقيام العلوم الإنسانية، ولكن تجدر الإشارة هنا إلى أنه ليس المقصود بالإنسان بوصفه موضوعا للعلوم الإنسانية، الشكل أو الوظائف الحيوية، لأن تلك الأشياء تدرسها البيولوجيا، والتي لا يمكن أن نسميها علما إنسانيا، لأنها تدرس الأمر نفس لدى الكائنات الأخرى، بل تدرس (العلوم الإنسانية) الإنسان بوصفها كائنا حيا ينتج ويتشابك مع الغير، ونقطة وصل بينهم، ويمكن أن، يكون عالما رمزيا (فوكو، 1990، ص ص 288 ، 289).

ولكن العلوم الإنسانية، ليست تحليلا لما هو الإنسان بطبيعته، بل بالأحرى تحليلا يمتد بين ما عليه الإنسان في وضعيته، بوصفه كائنا حيا عاملا ناطقا، وما يخول هذا الكائن أن يعرف أو يحاول أن يعرف عن الحياة، وجوهر وقواعد هذا العمل، أي أن العلوم الإنسانية تملأ تلك

المسافة التي تفصل و تربط معا البيولوجيا وعلم الاقتصاد وفقه اللغة (فوكو، 1990، ص 290).

وإن كان جان فاي (Jan Faye) يطرح رؤية أكثر تطورا و تعقيدا، تنطلق من أن المعرفة هي مادة بشرية ، فهي مسألة إنسانية للغاية ، وبما أن البشر مخلوقات فيزيائية وبيولوجية بنفس الطريقة التي هم فيها وكلاء ثقافيون واجتماعيون، فإن العلوم التي تتعامل مع الإنسان السلوك والعمليات العقلية، تعد جزءا كاملا من الطبيعة. والميزة الأخرى ذات الصلة والأصلية لتجنيس العلوم الإنسانية التي اقترحها (فاي) هي أنها تتعامل مع الطبيعة غير الاختزالية، فإذا كانت اللغة والفكر و العمل تعتمد كلها، على نشاط الدماغ (حسب معرفتنا التي يقدم علم الأعصاب مساهمة غير عادية فيها)، فهي مع ذلك نتاج مقصود للبشر (Borutti, 2012, p 467).

2. إشكالات الإنسان بوصفه موضوعا

إن الفارق الأساسي بين العلوم الإنسانية والعلوم الأخرى، هو أن الإنسان في العلوم الأخرى، هو الباحث، والظواهر هي موضوع البحث، إلا أن العلوم الإنسانية، تجعل الإنسان أمام وضع جديد ومعقد، حيث أن الإنسان يتقمص دورين متناقضين، فهو الباحث، وهو موضع البحث أيضا، وهذا الموقف الفريد، ترتبت عليه مجموعات نتائج، وتشكلت حوله مجموعة مواقف ووجهات نظر ونظريات.

وأبرز هذه الإشكاليات، هي أحكام القيمة، وما يرتبط بها من ثنائية (الذاتية-الموضوعية)، فمن الفوارق المهمة بين العلوم الإنسانية والطبيعية، هي أن الأخيرة خالية من أحكام القيمة، وذلك هو حصن موضوعيتها الحصين، كما أن محاولة الفصل بين العلوم الإنسانية وبين أحكام القيمة، مناقض لطبيعتها الأصلية، لأن كل تفكير في العلوم الإنسانية هو تفكير قيمي (اكسيولوجي)، فهي تنتقي وقائعها وتصوغ مسائلها من موقف القيمة (قنصوة، 2007، ص 180).

وقد حاول البعض إلغاء مشكلة (الذات والموضوع) على اعتبار أن الموضوعية تتحقق تلقائيا بمجرد اصطناع مناهج العلوم الطبيعية، و أهمها التكميم، حيث لا فرق بين الواقعة الإنسانية والواقعة الطبيعية، مما يستدعي اختلاف المناهج بينهما (قنصوة، 2007، ص 138)، فالظاهرة والمنهج في العلوم الإنسانية والطبيعية متشابهان، ولا توجد مشكلة الموضوعية إلا حين يفقد الباحث نزاهته ولا يلتزم بشروط المنهج العلمي، وهو عيب موجود في كل العلوم. (قنصوة، 2007، ص 263) ولكن هذا الطرح يعد تنظيرا عاما، حتى وإن تبنته التيارات المادية، لكونها تتجاهل طبيعة الظاهرة الإنسانية.

والصلة بين الباحث بوصفها (ذاتا)، وبين موضوع بحثه في العلوم الإنسانية، صلة لها وضعها الخاص، و تأثيرها الذي لا يمكن إغفاله في هذه العلوم، ولذلك فإن ما يسمى بالحياد القيمي، أمر يوشك أن يكون مستحيلا في العلوم الإنسانية، ولهذا ذهب بعض المفكرين إلى القول بأنه من العبث أن نتوقع من العلوم الإنسانية أن تقدم إجماعا أو اتفاقا حول الوقائع و تفسيرها، وذلك لأن الأحكام القيمية تؤثر على انتقاء المشاكل وتعيين محتوى النتائج المستخلصة و تمييز الوقائع و تحديدها و تقدير أوزان الشواهد و الأدلة، و من غير الميسور في العلوم الإنسانية أن نميز في العديد من المصطلحات المستخدمة، بين ما هو منتسب إلى تقرير الواقع و بين ما هو نابع عن أحكام القيمة (قنصوة، 2007، ص ص 60- 62).

وبناء على هيمنة الذات على العلوم الإنسانية، أسس النقد البنيوي، الذي وجه للذات العارفة، بوصفها عقبة في وجه التطور المعرفي للعلوم الإنسانية (بغوة، 1996، ص 68)، بل وذهب أحد أقطاب البنيوية، وهو (فوكو)، إلى المطالبة بضرورة التخلي عن التفكير بالإنسان، أو بصورة أدق، التفكير عن كثب بموت الإنسان، وباختفاء مرتكز إمكانية العلوم الإنسانية، وبما أن اللغة قد عات، فعلى الإنسان، أن يعود إلى العدم الهادئ الذي حجرته فيه في الماضي

وحدة الخطاب المتسلط، فالإنسان ليس أقدم ولا أثبت مشكلة طرحت نفسها على المعرفة الإنسانية، بل هو اختراع حديث فيها (فوكو، 1990، ص 313).

إن الذات كجزء من العالم تبتلع العالم بأسره وبالنتيجة تبتلع نفسها هي أيضا، وهذا خلف (هوسرل، 2009، ص 279)، ولذلك لا تشكو العلوم الإنسانية من تدنٍ في الدقة أو الصرامة، بل تقف بوصفها علوما للازدواجية، في موقع (ميتامعرفي) (ما وراء معرفي)، بل قد لا يكون (ميتا) (ما وراء) هنا لفظا معبرا بدقة، ويكون الأصح ما فوق أو ما تحت (فوكو، 1990، ص 291).

المبحث الثالث:

منهج العلوم الإنسانية

1. ما هو المنهج الأمثل للعلوم الإنسانية؟

تجدر الإشارة قبل كل شيء، إلى أننا نعيش مرحلة تعددية لا يستطيع فيها أي منهاج أن يزعم لنفسه السيادة والتفرد بأي مجال، كما أن تاريخ العلوم يعج بالأمثلة على أنه لا توجد قاعدة واحدة مهما بلغت من الرسوخ في الميدان المعرفي، لم تنتهك، مما يحول دون الإيمان بمنهاج قائم على مبادئ دائمة (العروي وآخرون، 1986، ص 5)، هذا لو تجاهلنا الأفكار التي ترفض فكرة المنهج عموما، أو تعبر أن المنهج العلمي بوصفه ذروة المناهج، يعاني الكثير من العيوب (مشكلة الاستقراء مثلا) أو ترفض فكرة التراكمية المعرفية ، كما هو الحال عند توماس كون وطرحه في كتابه بنية الثورات العلمية.

يضاف إلى ذلك، أن التدرج بين مستوى تقدم العلوم أمر يشمل العلوم جميعا، فهي ليست بذات الدرجة، حيث يمكن ملاحظة أن التدرج المنطقي للعلوم تبعا لمستوى تعقيد موضوعها، يتناسب عكسيا، مع مستوى تقدمها، فالفيزياء أكثر العلوم تقدما، وموضوعها أبسط، والبيولوجيا

درجة تقدمها أقل، لأن موضوعها أكثر تعقيدا، والعلوم الإنسانية أقل بكثير، لأن موضوعها أكثر تعقيدا منها جميعا (الخولي، 2012، 61).

أما فيما يتعلق بالعلوم الإنسانية، فلقد شهدت القرون الأخيرة، تطورا كبيرا، في كافة مجالات العلوم التجريبية والتطبيقية والرياضية، بينما استمرت العلوم الإنسانية، تراوح مكانها، أو بتحقيق تقدما بطيئا، بناء على استعارتها مناهج تلك العلوم، كالمنهج التجريبي في علم النفس أو الإحصائي في علم الاجتماع، وبالتالي ترسخ لدى العديد من المفكرين، تصور مفاده، أن تخلي العلوم الإنسانية، عن منهجها التأملي، ضرورة لابد منها، لكي تحقق أي تقدم مأمول.

ولكن تخلي العلوم الإنسانية عن منهجها التأملي القديم، ليس كافيا، بل عليها أن تتخذ بدلا عنه، منهجا جديدا، ومن هنا برز السؤال الأهم، وهو ما هو المنهج المناسب للعلوم الإنسانية؟ وكانت الإجابات بشكل عام تنحصر في عدد من الإجابات، وهي أن تقدم العلم الإنسانية، مرهون بتبنيها منهج العلوم الطبيعية، كما كان هناك تيار آخر، يرى بضرورة تبني المنهج الرياضي، لكونه الأقرب إلى العلوم الإنسانية، والمناسب للظواهر الاجتماعية، بينما أكد تيار ثالث، على ضرورة أن تصطنع العلوم الإنسانية لنفسها منهجا جديدا لا هو طبيعي ولا رياضي.

تجدر الإشارة إلى أن الدعوة للمنهج الرياضي، لم تشكل تيارا قويا، وتشكل بشكل عام، عندما رأى البعض، أن نموذج اليقين، هو المنهج الرياضي، والذي يقوم على اتساق الفكر مع نفسه، لا تطابقه مع الواقع، كما هو الحال في المنهج التجريبي، فالعلوم الرياضية أقوى يقينا من العلوم الطبيعية، ولذلك على العلوم الإنسانية تبني المنهج الرياضي، وتبني المنهج الإحصائي، للوصول إلى نظرية شاملة (حنفي، 1990، ص 248).

وقد انطلق أنصار هذا التيار، من خلال نظرتهم للنتائج التي توصلت إليها العلوم الطبيعية عن طريق الإحصاءات الرياضية ونتائجها الموضوعية الدقيقة. ولكنهم تعرضوا للنقد من

أنصار الاتجاه الكيفي الذين اعتبروا أن معظم مشكلات البحث والدراسة في العلوم الاجتماعية، تعد ذات طبيعة كيفية، بالإضافة إلى صعوبة استخدام الرياضيات أو إجراء تطبيقاتها ويرجع ذلك إلى اختلاف مفهوم النظرية وصعوبة تعريف المتغيرات الأساسية وقياسها في العلوم الاجتماعية عنها في العلوم الطبيعية (بدر، 1996، ص ص 79، 80)، ولهذا السبب لم ينل هذا التصور حظا وافرا من الجدل العلمي.

2. المنهج العلمي في العلوم الإنسانية

في المجمل، كانت الدعوات التي تنادي بضرورة استخدام المنهج التجريبي، تقوم على مبدأين أساسيين، أولهما أن المنهج العلمي التجريبي، هو أرقى المناهج المتاحة، لكونه يتمتع بقدرة على الموضوعية في الحكم و التجريب في الإثبات وبالتالي قدرة أكبر على التعميم ومن بعده التنبؤ، ومن هنا يأتي المبدأ الثاني، الذي يؤكد على أن أي تقدم أو تطور منشود لأي مجال معرفي، لابد أن يستخدم المنهج العلمي التجريبي الذي تستخدمه العلوم الطبيعية، وذلك استنادا على النقلة الكبرى التي أحدثها المنهج في العلوم الطبيعية.

والحق أن أُولى المحاولات ارتبطت بالحديث عن نقل المنهج التجريبي من الدراسات الفيزيقية إلى الدراسات الاجتماعية والإنسانية، هي دعوة (دوركايم) إلى دراسة الظواهر الاجتماعية على أنها أشياء مثل الظواهر الطبيعية، وبالتالي إمكانية دراستها دراسة علمية تجريبية، وهو موقف أُعتُبِر في تلك المرحلة ثورة حقيقية في مجال الدراسات الاجتماعية، لكن هذا ما اعترض عليه بعض العلماء (سباع، 2020، ص 588).

ومن هنا اكتسب تبني العلوم الإنسانية، لمنهج العلوم الطبيعية، أهمية كبرى، وأصبح المحور الأساسي في الجدل خلال القرون الماضية، وكان الدافع الأساسي، هو أن العلم بمعناه الطبيعي، أصبح نموذجا يرغب الجميع في الاحتذاء به، ومن بينهم الباحثون في مجال العلوم الإنسانية، سواء من حيث منهجه، أو روحه كما يقول (موني)، أو مستوى نتائجه، إلا أن تلك

الدعوات لم تكن محل أتفاق، على ما يجب أن يحتذى به أو ماهية العلوم الطبيعية (قنصوة،2007، ص 49).

فكان هناك فريق، يؤكد على إمكانية بل وضرورة استخدام المنهج التجريبي في العلوم الإنسانية، نظرا لوجود صلة وثيقة بين العلوم التجريبية و الإنسانية، حيث لا تنقطع الإنسانيات عن العلوم الطبيعية(عبيدات،2018، ص 127)، وإن المنهج الفرضي الاستنباطي، هو المنهج التجريبي في العلوم الطبيعية والإنسانية على حد سواء (الخولي.2012، ص 109)، وذلك من منطلق أن فكرة المنهج العلمي، هي فكرة عامة، وتتشارك فيها كل العلوم، وبالتالي فإن الدراسات الإنسانية تستخدم المنهج العلمي، وتشارك العلوم الطبيعية في ذلك، أي في الطرق النسقية العامة التي تربط العمليات المعرفية في سعيها نحو المعرفة (ريكمان، 1979، ص 227).

والقول بأن العلوم الإنسانية تستخدم المنهج العلمي، ليس شيئا غريبا أو متناقضا، ولكننا أحيانا نحصر كلمة علمي في التحكم والقياس بالمفهوم الفيزيائي، ولذلك نصف الدراسات الإنسانية بأنها لا علمية، وهذا رأي تعسفي، لأننا نجد في الدراسات الإنسانية توضيحات لأدلة تم جمعها بدقة، وتعميمات لتجارب، وصياغات لإطارات واختبارات تتحقق من صدق الفروض(ريكمان، 1979، ص 201).

ويؤكد (فيبر) على ضرورة إشراك النهج العلمي في ضبط الظاهرة الاجتماعية، إلا أنه يعتبر أن ضبط الواقع الاجتماعي ككل، في قوانين واحدة، هو ضرب من المستحيل (زيادة، 1988، ص 874)، أي أن الصعوبات التي تواجه تطبيق المنهج العلمي في العلوم الإنسانية، لا تحول دون انتهاجها للمنهج العلمي، بل القول باستحالة تطبيقها، يقوم أساسا على إغفال صورية قواعد المنهج العلمي وعن إساءة لفهم فكرته (الحصادي، 1991، ص 139).

ويتبين لنا مما سبق، أن الدعوة لتطبيق منهج العلوم الطبيعية على العلوم الإنسانية، ليست كلها بذات الصرامة والقوة، فإن كان هناك طرف يشدد على التماثل بين الظاهرة الطبيعية والظاهرة الإنسانية، وأن تطبيق المنهج على الظاهرتين أمر ضروري، نجد هناك طرف آخر، يرى أن تطبيق منهج العلوم الطبيعية على الظاهرة الإنسانية، لا يمكن أن يكون بنفس السلاسة التي يطبق فيها على الظاهرة الطبيعية، وبالتالي لابد من مراعاة الصعوبات التي تواجه تطبيقه.

3. إشكالات المنهج العلمي في العلوم الإنسانية.

في الجهة المقابلة، كان هناك فريق آخر، يرى أن تبني العلوم الإنسانية لمنهج العلوم الطبيعية، تحول دونه صعوبات كثيرة، لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاوزها، ومن أهمها، أن الاتجاه الوضعي أو الامبريقي في العلوم الإنسانية، قد أختزل دلالة الواقعة العلمية، ووقف عند تصور معين لمناهج البحث، فات أوانها، وتجاوزتها العلوم الطبيعية الحديثة، في مسيرة تقدمها (قنصوة،2007، ص 151)، فهل العلم الذي يقصدونه هو ما عبر عنه (لابلاس) في صيغته الميكانيكية المعروفة؟ أم ما بلغه عند (نسبية) (اينشتاين) و (كوانتم) (ماكس بلانك) و(لا تعين) (هاينزبرغ) (قنصوة، 2007، ص 49)، فالمنهج العلمي في العلوم الطبيعية، هو نفسه مر بمراحل تطور كثيرة، وليس هناك أتفاق نهائي على خطواته، ومدى يقينيته و موضوعيته.

إضافة إلى ذلك، لا يمكن تجاهل الفوارق بين طبيعة العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية، مما يجعل محاولة تشييد العلوم الإنسانية على غرار علوم الطبيعة، بحيث تكون نموذجا مشابها لها تماما، هو ضلال عقلي وعقم علمي و خطر أخلاقي: هو ضلال عقلي لأنه يتجاهل العمليات المعرفية المألوفة، وعقم علمي، لأنه لا ينتج المعرفة التي نحتاجها، وخطر أخلاقي، لأنه يقبل تصور الإنسان على أنه شيء آخر في عالم مادي طبيعي، والواقع أنه يجب علينا أن نعود إلى الأسس، وأن نهتم بالإطار الملائم لمعرفة الإنسان (ريكمان، 1979، ص 314).

وإنسانية الإنسان وصلته بالظاهرة الإنسانية، هي التي فجرت الجدل حول تطبيق منهج العلوم الطبيعية، فلقد بدأت الأزمة، حينما حاول الوضعيون رد الروح إلى المادة، وبالتالي إخضاع علوم الإنسان إلى منهج علوم المادة، وازداد سعيرها حينما حاولوا تحويل الإنسان إلى مجرد عدد أو شكل (عبدالمعطي، 1996، ص 17)، في حين أن الظاهرة الإنسانية ظاهرة حية، لا يمكن أن يحتويها لا المنهج التجريبي ولا المنهج الرياضي، ولا يمكن أن تختزل في نظرية(حنفي، 1990، ص 248).

وهذه الإشكالية، تترتب عليها إشكاليات أخرى، كتلك التي أشار إليها (ريكمان)، حيث ستحول دون الوصول إلى المعرفة المطلوبة، فإذا كانت الظاهرة الإنسانية فريدة، فكيف ستخضع للملاحظة والتجربة؟ وكيف تحقق العلوم الإنسانية تراكمية، بحيث يبدأ اللاحق مما أنجزه السابق؟ والقدرة على تعميم نتائجها؟ وكيف سيتحقق التنبؤ والتحكم في الظواهر مستقبلا، لأنه بدون تحقيق هذه النتائج، لن تكون هناك قيمة لاستخدام أي منهج.

فمن حيث الملاحظة، يصعب جدا الحكم على الظاهرة الإنسانية من خلالها، فالإنسان يغير سلوكه وردة فعله، عندما يدرك أنه تحت الملاحظة، ويصل الأمر إلى تغير كلي، يصل إلى النقيض تماما، فالإنسان كائن يمكنه أن يظهر ما لا يبطن، ويخفي حقيقة مشاعره، لذلك يمكن القول إن (النفاق) ظاهرة إنسانية بامتياز، وبالتالي لا يمكن الاعتماد على النتائج التي يصل إليها الباحثون من خلال المراقبة أو الاستبيانات.

أما التجريب فهو من الإشكاليات الكبرى في العلوم الإنسانية، فمن جهة يصعب إجراء التجارب على عدد كبير من الناس، لدراسة ظواهر اجتماعية، فلا يمكن قطع الماء عن مدينة كاملة لمعرفة ردة فعل سكانها(كارناب، 1993، ص 60)، كما لا يمكن معرفة ردة فعل الفرد أو الجماعة، تجاه التعرض كارثة عامة أو وباء، لأن الأولى إنسانيا، هو مساعدتهم لا

رصدهم، وإن مكانة الإنسان تجعل من المستحيل إعادة الظاهرة، أو إدخالها إلى المعمل، وحتى لو كان الأمر مرتبطا بالمتطوعين، فهو أمر فيه تعدي على المشاعر الإنسانية.

وحتى لو تجاوزنا إشكاليات الملاحظة و التجربة، تبقى الظاهرة الإنسانية فريدة، لا يتوفر فيها التماثل، كما هو في الظاهرة الطبيعية، إذ يستحيل أن يكون هناك تماثل كامل بين فرد وفرد آخر، ينتميان لنفس المجموعة، مهما كانت الصفات المتشابهة بينهما، ومن هنا تفشل أي محاولة تعميم (إسلام،1986، ص 257)، كما أن الأفعال الإنسانية واعية وتصدر عن رؤية وتدبر، وبالتالي عرضه للتعديل على أساس الفهم (قنصوة، 2007، ص63).

وعليه، فإن الخبرة الإنسانية، تحول عادة دون تكرار نفس الأفعال، كما أنه ليس متاحا أمام البحاث في العلوم الإنسانية، أن يعيد الظاهرة، لكي يدرسها ويخضعها للمشاهدة، لأن كل ظاهرة إنسانية تبدو فريدة، ولا تسمح بالاطراد، وهو ما يعيق أيضا إمكانية التنبؤ، فعلى خلاف قوانين الفيزياء، ليس لتعميمات العلوم الإنسانية سوى مدى ضيق، تحدده الظواهر الاجتماعية التي تحدث أثناء حقبة تاريخية قصيرة و في نطاق نظمية خاصة (قنصوة، 2007، ص ص 54- 57)، أي أن التماثل ليس مفقودا على صعيد الأفراد المختلفين، بل حتى على صعيد الفرد الواحد، فتراكم الخبرات يحول دون تكرار ذات الأفعال، وكل ذلك يأخذ من مساحة التعميم والتنبؤ.

ومن الناحية التفسيرية، تواجه العلوم الإنسانية، إشكالية العلاقة بين السببية والحرية، فالقول بأن الإنسان يتصرف وفقا لأسباب، يجعلنا محتمون فيسيولوجيا، ونتأثر ببيئتنا، وهنا تفقد الحرية معناها (ريكمان، 1979، ص 216)، كما لا يمكن تجاوز التفسير الغائي في العلوم الإنسانية، لأن الإنسان والمجتمع يتبعان غايات ويتحركان وفقا لقيم، فالاقتصاد وعلم النفس والاجتماع تقوم على افتراض قيمية غائية مثل المنفعة والتكامل والمصلحة والتكيف، لأن الإنسان في جوانب حياته موجه بالغايات، والجماعة الإنسانية تؤدي وظيفتها متى كان لأعضائها التزام

قيمي وأساس مشترك (قنصوة، 2007، ص، 56)، وهذا التفسير تم استبعاده من العلوم الطبيعية، فالظواهر الطبيعية تفسر وفقا لأسباب مرتبطة بسببية ولا يدخل ضمنها التفسير الغائي.

يمكن القول بشكل عام، استنادا إلى أن المرحلة التفسيرية، هي محك التقدم العلمي، ويمكن أن يقاس بها درجة نجاحه وتقدمه بها (الخولي، 1990، ص 368)، إن مشكلة التفسير لا تزال قائمة، ولا يزال هذا التناقض بين التفسيرات وعجزها عن التكامل ماثلا في فروع شتى من العلوم الإنسانية (الخولي، 1990، ص 369)، وبالتالي فإن العلوم الإنسانية يعوزها تصور واضح ومتفق عليه عن أهدافها ومناهجها إذا ما قورنت بالعلوم الطبيعية، والتي بدورها تزداد تطورا وتزداد مكانتها مما يخلق تصورا لدى الرأي العام بأنها أعلى درجات المعرفة (قنصوة، 2007، ص 168)، على الرغم من الرصيد المضاف للعلوم الإنسانية في القرون الأخيرة، إلا أنها لم تتمكن بعد من تكوين نسق متكامل من القوانين التفسيرية في أي مجال مجالاتها، يماثل من حيث القوة المنطقية أنساق القوانين التفسيرية في أقل فروع العلوم الطبيعية تقدما(الخولي،2012، ص 35).

وبالتالي فإن منطق تخلف العلوم الإنسانية النسبي، متمثل في عجزها عن بلوغ المرحلة التفسيرية المقتدرة، أو بالأدق اضطراب محاولاتها التفسيرية وافتقارها للتقنين المنطقي. فالتفسيرات المطروحة في العلوم الإنسانية تعجز عن التكامل؛ لأنها تفتقر إلى الخصائص المنطقية الدقيقة، ولذلك تعوزها الدقة لكي تكون مثمرة، حتى التطور الذي عرفت الدراسات الاجتماعية والنفسية بتبنيها المنهج الإحصائي والاحتمالي، هو تطور مقتصر على المرحلة الوصفية للعلم دونا عن المرحلة التفسيرية فضلا عن البحتة (الخولي، 2012، ص 42).

يضاف إلى ذلك إشكالية افتقاد العلوم الإنسانية للغة العلمية، مما يعني افتقادها للدقة، لأنها لا تزال، تستخدم الصيغ و التعبيرات الكيفية، في التعبير عن نتائجها، وهو ما يؤثر على دقة

نتائجها وتعميماتها (إسلام، 1986، ص 258)، فالعلوم الإنسانية لا تتمتع بالدقة والموضوعية الموجودة في العلوم الطبيعية، فهي أدنى رتبة في هذا الجانب من العلوم الطبيعية، وهذا هو الثمن الذي تدفعه لقاء عينيتها وقربها من ثراء الخبرة المشتركة (قنصوة، 2007، ص 178).

كل هذه الصعوبات، دفعت العديد من المفكرين، إلى الإقرار، بأن مشكلة العلوم الإنسانية، ليست مشكلة مؤقتة، مرتبطة بحداثتها ونشأتها، أو ببن منهجية مساندة لها، بل مشكلة أبدية مرتبطة بوضعها الخاص في الحيز المعرفي (فوكو، 1990، ص 292)، كما يصادر (هوسرل) منذ البداية، على استحالة أن تشق العلوم الإنسانية، طريق العلوم الطبيعية، وإحراز ذات التقدم، وبالتالي ضرورة التعامل معها كأمر واقع، ويعتبر أن الهوة بين العلوم الطبيعية والإنسانية هي من طبائع الأمور وليست مشكلة (الخولي، 2012، ص 40).

ولكن الخلاف بين (فوكو) و(هوسرل) هو أن الأول يذهب إلى القول بعدم إمكانية قيام علوم إنسانية، لأنها العلوم لا تسعى إلى الشمولية والدقة في منهجها، بقدر ما تسعى إلى فضح أوهامها باستمرار: إلى الانتقال من بداهة فورية لا سيطرة عليها إلى أشكال أقل شفافية إنما أكثر أهمية (فوكو، 1990، ص 298)، بينما يرى (هوسرل) أن المشكلة في المنهج الذي نحاول أن فرضه عليها، لأن عدم توافق المنهج التجريبي مع العلوم الإنسانية، يمثل فشلا للمنهج التجريبي، فالمنهج العلمي لم يحقق نجاحا إلا في العلوم التجريبي، أما الميتافيزيقا والمشاكل الفلسفية، فهو خلافا لذلك (هوسرل، 2008، ص 50).

وعلى هذا التصور نشأت العديد من المدارس أهمها (الفينومينولوجيا)، والتي شأنها شأن الفلسفات التي قامت كي تناهض مثاليات العلم الطبيعي وتنشق عنها، لأنها (تُشيء) الإنسان وتموضعه وتجرده من إنسانيته (الخولي، 2012، ص 42)، فإن علوما لا تهتم إلا بالوقائع، تصنع بشرا لا يعرفون إلا الوقائع، وهو ما أدى إلى شعور عدائي إزاء العلم، فكثيرا ما نسمع أنه ليس لديه ما يقوله لنا في المحنة التي تلم بحياتنا، فهو يقصي مبدئيا تلك الأسئلة بالذات

التي تعتبر هي الأسئلة الحياتية الملحة بالنسبة للإنسان المعرض في أزمتنا المشئومة لتحولات مصيرية، الأسئلة المتعلقة بمعنى هذا الوجود البشري كله أو لا معناه. كل الأسئلة الوجودية، تقصيها العلوم الوضعية، حتى العلوم التي تدرس الإنسان في وجوده التاريخي، تقصي هذه الأسئلة بحكم تقيدها بما تسميه موضوعية (هوسرل، 2008، ص ص 471-473)، ووفقا لهذا التصور، انطلقت محاولات عدة للبحث عن منهج جديد للعلوم الإنسانية.

4. منهج مختلف للعلوم الإنسانية

هناك من يرى أن العلوم الإنسانية مليئة بالعيوب حين تقارن بالعلوم الطبيعية، لكون العلوم الإنسانية معقدة، مما يحول بينها وبين التكميم والتجريب العلمي، وبالتالي تصبح الدقة صعبة وتكون الموضوعية عسيرة، إلا أن هذه العيوب يمكن تعويضها بميزة مهمة وفريدة للعلوم الإنسانية، وهذه الميزة هي (الألفة) فهي غير موجودة في العلوم الطبيعية، لأننا حينما نبدأ البحث فيها نجد أنفسنا وسط الأشياء، عكس العلوم الإنسانية التي تكون عن ملامح العالم الإنساني (ريكمان، 1979، ص 170).

إن مهمة الدراسات الإنسانية مختلفة عن مهمة العلوم الطبيعية، فبينما تهتم العلوم الطبيعية بصياغة بناءات فرضية تتعلق بتتابع وارتباط الأحداث، تعالج الدراسات الإنسانية عالما ينطوي على معنى بالنسبة للفاعلية، وهي تعمق فهمنا لمختلف أشكال التعبير، وتجعله أكثر تنظيما، كما تمكننا من الوقوف على المعاني الكامنة في حياة الناس (ريكمان، 1979، ص 138)، ليست العلوم التاريخية والإنسانية، كالعلوم الفيزيائية والكيميائية، دراسة لوقائع خارجية عن الناس، وقائع عالم يتوجه إليه فعلهم، إنها على العكس دراسة لهذا الفعل نفسه، ولبنيته وللتطلعات التي تحييه والتحولات التي يخضع لها (قولدمان، 1996، ص 59)، إن الفرق بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية، هو الفرق بين عالم الخبرة المشتركة وعالم العلم الطبيعي (قنصوة، 2007، ص 177).

ولذلك يجب النظر إلى العلوم الإنسانية، على أنها العلوم التي تدرك العالم، على أنه ينطوي على معانٍ، وتتكون معرفتها بتلك المعاني، وهذا يعني أن علوم الإنسان، تحاول النفاد إلى الأفكار والمشاعر والمعاني والمقاصد، التي تقف وراء الواقع أو التعبيرات المختلفة، وإدراكها إدراكا كيفيا، فموضوعها يختلف على هذا النحو، عن موضوع العلوم الرياضية الذي يدور حول الكم المتصل والمنفصل، كما يختلف عن موضوع العلوم الطبيعية الذي ينصب على المادة، وبديهي أن يؤدي الاختلاف في الموضوع إلى اختلاف في المنهج (عبدالمعطي، 1996، ص 16).

5. الفهم (التأويل) بوصفه منهجا للعلوم الإنسانية (دلتاي و ريكمان)

إن محاولة البحث عن منهج جديد للعلوم الإنسانية، تنطلق أساسا من التمييز بينها وبين العلوم الطبيعية، والتأكيد على أن الأولى تهتم بالاستيعاب والثانية تهتم بالفهم (ريكمان، 1979، ص 146)، ويعد (دلتاي) من أوائل من أكدوا على أهمية التمييز بين العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية، معتبرا أن العلوم أو الدراسات الإنسانية ترتكز على علاقة التجربة المعاشة والتعابير والفهم (Porter and Robinson, 2011, p 37)، ومن هنا أكد (دلتاي) استحالة تطبيق مناهج العلوم الطبيعية على العلوم الإنسانية، فالعلوم الطبيعية تعالج وقائع حسية و تعتمد على التفسير، بينما تعالج العلوم الإنسانية معاني باطنية، وتعتمد على الفهم (عبدالمعطي، 1996، ص 20).

ولقد ارتبط الفهم بـ(التأويل)، خاصة لدى (شلاماخير) و الذي يعود له الفضل أصلا في تغيير وجهة (التأويلية) لكي تصبح هيكلا من القواعد التي تطبق على النص، ممثلة في مجموعة من الأسس أو القوانين الكلية للفهم، أي أن تصبح الهيرمينوطيقا فنا للفهم Art of understanding، ولقد استوحى دلتاي من شلاماخير قبول أن التأويلية (الفهم) تنتمي إلى طبيعة العلوم الإنسانية، وأنها ليست مجرد عمليات عامة، بل هي منهج علمي (Porter and Robinson, 2011, p 7).

ويمكن للتأويلية، أن تكشف عن الأهمية الأساسية لكامل فهمنا للعالم، وبالتالي كافة الأشكال من الفهم البين في ذاته (Gadamer , 2008 , p 18) ولذلك فهي ضرورية بالنسبة لمنطق ومنهجية وتنظيمية العلوم الإنسانية عموما؛ وفقا للرؤية التي يطرحها (دلتاي) متخطيا بذلك وجهات النظر السابقة عليه التي كانت ترى فيها صالحة للفلسفة والتاريخ فقط، حيث يؤكد (دلتاي) أنها تصلح لعلم النفس وعلم الاجتماع وغيرهما من العلوم الإنسانية (Kockelmans,2002 ,p 6).

أ. ما هو الفهم؟ ما هي خطواته؟

يجب التنبيه أولا، إلى أن أنصار استخدام الفهم في العلوم الإنسانية، لا يذهبون إلى كونه منهجا متكاملا، على الرغم من أنه يسير وفقا لخطوات محددة ويسعى للوصل إلى نتائج، فهو في الحقيقة، يعد خطوة في حد ذاته، فالفهم ليس منهجا وليس بديلا للمنهج العلمي؛ لذلك ينبغي عند النظر في مناهج الدراسات الإنسانية، أن ننظر أيضا إلى كيفية قيام العلاقة بين الفهم وسائر العمليات الأخر (ريكمان، 1979، ص ص 199- 202)، فاستخدام الفهم لا يعني استبعاد المنهج العلمي، بل يكون ذلك في إطار علاقة تكاملية، تجعل من الفهم إطارا عاما أو نقطة انطلاق.

إن الفهم هو استيعاب بعض المحتويات العقلية التي يجسدها تعبير معين، تلك العملية المعرفية الأولية، التي ندرك من خلالها موضوع الدراسات الإنسانية، وهي عملية لا غنى عنها، وما يترتب عليها من نتائج مثمرة هي الهدف الذي تسعى إليه الدراسات الإنسانية، والتوجه نحو الفهم، هو السمة المميزة للدراسات المهتمة بالإنسان عن علوم الطبيعة (ريكمان، 1979، ص 150).

وللفهم ثلاث خطوات مهمة وهي: فهم الكلمات، ثم فهم الأفكار، ثم إدراك الوقائع، ولا يعني هذا وجود ثلاث مفاهيم مختلفة للفهم، بل هي مستويات تمر بها العملية من مستوى أدنى لمستوى أعلى. وإن أهم شرطين للفهم، هما ضرورة وجود تعبير، وأن ينبع هذا التعبير عن

خواص الطبيعة البشرية المألوفة لدينا. الشرط المعرفي الأول لفهم شيء والتعبير عنه، هو ألفتنا بالملامح الرئيسة لطبيعتنا البشرية أما الشرط المعرفي الثاني للتعبيرات، فهو ألفتنا بالقواعد والاصطلاحات التي تحكم غالبية التعبيرات. أي أنه يجب أن تكون هناك إحاطة باللغة وبالعادات والتقاليد، أما الشرط المعرفي الأخير للفهم، فهو فهم السياقات المحددة التي تحدث فيها التعبيرات، ففهم الكلمة يكون أكثر دقة لو وضعناها في عبارة وفهم العبارة يكون أسهل في فقرة كاملة و هكذا (ريكمان، 1979، ص ص 146- 172).

ب. الفهم و إشكالية الملاحظة و الموضوعية في العلوم الإنسانية

كما هو معلوم، فإن من أهم العقبات التي واجهت تطبيق منهج العلوم الطبيعية في العلوم الإنسانية، هي عقبة الملاحظة، حيث إن الظاهرة الإنسانية، بسبب ارتباطها بالإنسان، أصبحت عصية على الملاحظة، وذلك لكون الإنسان يظهر أحيانا ما لا يبطن، ولذلك يغير سلوكه، حين يخضع للملاحظة. إضافة إلى عقبة الموضوعية ذائعة الصيت، فكون الإنسان هو الباحث و موضوع البحث، فهذا يخلق ثنائية، تحول دون التمتع بالقدر الكافي من الموضوعية، ومن هنا لابد أن نتساءل كيف تمكن الفهم من تجاوز هذه العقبات؟ هل وجد بديلا لها؟ أم تمكن من تفعيلها؟

وينطلق أنصار تيار الفهم، من أن الملاحظة في العلوم الإنسانية ليست ملاحظة مباشرة، فالإنسان بوصفه موضوعا للعلوم الإنسانية لا تنصب عليه الملاحظة، بل ما يصدر عنه من تجليات كالأعمال الفنية والفكرية، والأقوال والسلوكيات(وقيدي،1988 ،ص 122)، وإن وقائع العلوم الإنسانية لا تتكشف لنا إلا عن طريق الفهم، وذلك يعني أنها لا تمثل أمام الحواس (كما في العلوم الطبيعية)، فالشيء الذي نراه ليس هو موضوع بحث الدراسات الإنسانية، فحين نرى حفرة لا نرى مكانا معدا لجسد سيبعث بعد الموت. بمعنى آخر، إن وقائع الدراسات الإنسانية، هي الأفكار والمشاعر والنوايا، ويعبر عنها بأفعال فيزيقية (ريكمان، 1979، ص ص 206، 207).

ومن خلال التعبيرات نستطيع أن نفهم المجتمعات والأمم والنظم، ولا يقتصر فهمنا على الأفراد وهذا يعني أننا نستطيع أن نفهم الأفكار والمشاعر التي يتفق عليها أو يشارك فيها عدد من الأفراد، وتجسدها المؤسسات والنظم، فالسلسلة الكلية لأفعال الفهم لها سياق موضوع عام مشترك يدوم في الزمان وهو ما يمدنا بالسياق الوجودي. وبطبيعة الحال هذا التصور هو رفض صريح للمذهب الفردي الذي يعتبر أن المدخل النفسي هو أساس الدراسات الإنسانية، حيث يكون التركيز على النشاط العقلي للفرد (ريكمان، 1979، ص 150).

أما فيما يتعلق بالموضوعية، فيؤكد أنصار تيار الفهم على أن هذه السمة، مفقودة حتى في العلوم الطبيعية، ولعل الإسهام الأبرز لهوسرل هو نقد الموضوعية the critique of objectivism، والذي يتعلق بمشكلة (التأويلية)، من خلال دحض الإدعاء المعرفي للعلوم الطبيعية، في كونها هي التي تزود العلوم الإنسانية بالنموذج المنهجي الصالح الوحيد Ihde, (2008, p8)، وبالتالي لم تعد التأويلية، مطالبة بالموضوعية الامبيريقية، لأن تلك الموضوعية لا تمثل أعلى مراتب المعرفة (ريكور، 2001، ص 32)، فكما أشرنا سابقا، لم يعد نموذج العلوم الطبيعية هو النموذج الأمثل، ولم يعد نموذجا يتمتع بالموضوعية المطلقة، وهذا الأمر حرر أنصار منهج الفهم (التأويلي) من حرج عدم الموضوعية.

بل ويؤكد أنصار الفهم، على أن عدم قدرة الدراسات الإنسانية على التخلي عن الذاتية، هي ميزة تميزها عن العلوم الطبيعية، ومع ذلك يمكننا الحديث عن الموضوعية، ولكن بمعناها الخاص، أي القدرة على إيجاد علاقة بين كل نتيجة فردية وهيكل كلي من الأدلة (ريكمان، 1979، ص 220). ثمة هناك دور معرفي، لأن فهمنا للعالم الثقافي كله، يجب أن يكون نتاج فهمنا للتعبيرات الفردية التي لا حصر لها، وهذا هو الهدف النهائي للعلوم الإنسانية، في المقابل، يحتاج فهمنا للتعبيرات الفردية لفهمنا للعالم كله. ولا يمكن حل هذه المشكلة، إلا بجعل حركة الفهم حركة مكوكية، فالفهم التقريبي لبعض التعبيرات يقودنا لفهم العالم وهو ما يساعدنا على فهم التعبيرات

(ريكمان، 1979، ص 172)، أي أن معرفة العالم لا تكون كلية ودفعة واحدة وكذلك معرفة التعبيرات الفردية، فهي تراكمية وتكاملية.

المبحث الرابع:

العلوم الإنسانية و الفلسفة

لقد كانت الصلة بين العلوم الإنسانية و الفلسفة وثيقة جدا، بل لم يكن هناك تمييز بينها، حيث كانت الفلسفة تتمثل المظلة التي تندرج تحتها كل العلوم الإنسانية، كانت العلوم الإنسانية جزءا من الفلسفة، إذ نجد منذ اليونان لا يمكننا الإقرار بوجود علوم إنسانية بمعنى الكلمة؛ لأن التعرض للإنسان في جوانبه النفسية والاجتماعية والتاريخية كان دائما ممزوجا بمعارف أخرى مرتبطة بالمجال الميتافيزيقي (حواس، 2014، ص 32)، وحتى عندما تمايزت بعض العلوم بموضوعاتها المستقلة عن الفلسفة، استمرت في التجاور معها من خلال اللجوء إلى المنهج ذاته، التأملي أو العقلاني، بل أن العلوم الإنسانية، مشمولة بالإطار العام، الذي يعتبر أن الفلسفة (أمّ العلوم) لكونها تنطلق أصلا من التساؤل الفلسفي، وهناك فلسفات كبرى قامت على مدارس في علم النفس وعلم الاجتماع، لدرجة عدم التمييز بين تلك العلوم و بين الفلسفة.

ولكن هذا التجاور والتآخي بين الفلسفة والعلوم الإنسانية، لا يعني عدم حدوث خصومة وانفصال بينهما؛ لأن نشأة العلوم الإنسانية، وضعت وجود الفلسفة موضع السؤال، هذا لأن العلوم الإنسانية، قد اتخذت كموضوع لها ما كان سابقا موضوعا للفلسفة(وقيدي، 1988، ص 73)، ففي الحياة الثقافية الأوروبية خصوصا في فرنسا، نجد أن العلوم الاجتماعية، هي التي تسع إلى شغل المكانة الأيديولوجية التي كانت تشغلها الفلسفة (قولدمان، 1996، ص 37).

إضافة إلى أن لجوء العلوم الإنسانية للعلم، فرض عليها أن تفك ارتباطها بالفلسفة (فوكو، 1990، ص 284)، أي أن الخلاف بين العلوم الإنسانية والفلسفة، كان على صعيدين: الأول، على صعيد الموضوع، حيث حاولت العلوم الإنسانية أن تفرد بالإنسان كموضوع، وهو ما

تعتبره الفلسفة موضوعا أساسيا لها، مما يعني طرح موضوع جدوى الفلسفة للنقاش بجدية، والثاني هو المنهج، حيث قررت العلوم الإنسانية، اللحاق بركب التطور، الذي يعني تبني منهج العلوم الطبيعية، والتخلي عن منهج الفلسفة التأملي.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن هناك نوعا آخر من الاتصال، حدث بين العلوم الإنسانية والفلسفة، رغم القطيعة بينهما، لكون العلوم الإنسانية نفسها، تحولت إلى مشكلة فلسفية، فمشكلة الفلسفة المعاصرة يمكن أن تتحدد معالمها بمشكلة العلوم الإنسانية(قنصوة،2007، ص 21). كما أن أزمة الفلسفة، (في الحقبة المعاصرة) هي أزمة العلوم الأوروبية الحديثة، كفروع للفلسفة الشاملة (هوسرل، 2008، ص 53)، لأن الحاجة إلى قيام منهج للعلوم الإنسانية، بدأ مع استقلال تلك العلوم عن الفلسفة مع بدايات القرن 19 (عبدالمعطي، 1996، ص 16).

وقد تباينت وجهات النظر حول العلاقة بين العلوم الإنسانية و الفلسفة، فنجد مثلا (فوكو) يعتبر أن هذه العلاقة تؤثر سلبا على العلوم الإنسانية، لأن ما يفسر صعوبة العلوم الإنسانية وعدم ثباتها وعدم دقتها، بوصفها علوما، والفتها الخطرة مع الفلسفة واستنادها بشكل غير محدد تماما إلى مجالات معرفية أخرى، وطابعها الثانوي دوما والمشتق، يرجع إلى تعقيد التشكيل الابستمولوجي الذي تقع داخله، وعلاقتها الثابتة بالأبعاد الأخرى التي تعدد حقلها(فوكو، 1990، ص 286)، فالفلسفة هي من بين العلوم التي تثير علاقتها مع العلوم الإنسانية إشكاليات تضعف دقتها وتبعدها عن الموضوعية.

ولكن هذه العلاقة المتوترة، لا تعني القطيعة بين العلوم الإنسانية و الفلسفة، بل هي علاقة تكاملية، لأن العلوم الإنسانية، تعمل وفقا لنماذج مستوحاة من علوم عدة، وتستهدف في النهاية، نمط كينونة الإنسان، الذي تحاول الفلسفة أن تفكره على مستوى التناهي الجذري، بينما تسعى هي إلى استطلاع مظاهرة التجريبية(فوكو، 1990، ص 286)، بمعنى أوضح، يرى (فوكو) أن الفلسفة تمثل إطارا عاما للعلوم الإنسانية، وذلك لكونها تختص بالأسئلة النهائية عن

كينونة الإنسان، والتي تتمثل مظاهرها النفسية والاجتماعية والتاريخية، في موضوعات العلوم الإنسانية.

ويذهب آخرون أمثال (قولدمان) في الاتجاه نفسه، من حيث إمكانية للتكامل، بين العلوم الإنسانية والفلسفة، إذا كانت الفلسفة أكثر من مجرد تعبير صوري عن مختلف رؤى العالم، وكانت خارج خاصيتها الأيديولوجية، فهي تحمل أيضا بعض الحقائق عن علاقة الإنسان بالآخرين وبالكون، وهذه الحقائق يجب أن توجد في قاعدة العلوم الإنسانية وبالخصوص مناهجها (قولدمان، 1996، ص 54)، وإن محاولة إلغاء الفلسفة سيحرف بالضرورة فهم الوقائع الإنسانية (قولدمان، 1996، ص 46)، لأن الوقائع في العلوم الإنسانية لا تتكلم من تلقاء نفسها، بل تكتسب دلالتها عندما تكون الأسئلة ملهمة، من طرف نظرية فلسفية شاملة (قولدمان، 1996، ص 139).

وفي المقابل نجد أن مشاكل الفلسفة، ذات جذور علمية واجتماعية ودينية وسياسية، وإنها لتنهار وتتحول إلى لغو إذا ما أنكرت عليها تلك الجذور أو استؤصلت منها (الخولي،1990، ص 330)، وبالتالي تموت الفلسفة، إذا ما انعزلت عن الإنسان، وتنتهي الحكمة إن لم ترتبط بالعلوم الإنسانية؛ فالفلسفة بناء إنساني يقوم بها الإنسان ليتكيَّف من خلالها مع الواقع إذ إنها تفسر له العالم، وتشرح له ألغازه. ويشهد التاريخ على موت الفلسفة إذا ما ارتبطت بشيء آخر غير الإنسان، سواء كان الله أو الطبيعة، الصورة أو المادة. وتحيا الفلسفة إذا ما كانت تفكيرًا في الإنسان، وإذا ما استمدَّت مادتها من العلوم الإنسانية. وقد لخَّص ديوجين حكمة اليونان حاملًا مصباحه في بحثه عن "الإنسان" (حنفي، 2020، ص ص 63 -65)، فأنا إنسان بين الناس، وهذا يشير من دون شك إلى ترابط وثيق بين السيكولوجيا والفلسفة الترانسندنتالية (هوسرل، 2008، ص 492).

وكانت فلسفة التنوير قبل ذلك قد ربطت الفلسفة بالعلوم الاجتماعية، وخرجت من دوائر المتخصصين والمهنيين في صياغات البراهين على وجود الله وخلق العالم وخلود النفس، بل تجاوزتها إلى وضع الإنسان في المجتمع والتاريخ وفي أنظمة الحكم والمذاهب السياسية. و ازدهرت الفلسفة أخيرًا في مدرسة فرانكفورت، واستطاعت أن تتحد بالعلوم الإنسانية خاصة علم الاجتماع وأن تصوغه كفلسفة، بل إن الوجوديين أنفسهم ربطوا بين الفلسفة والعلوم الاجتماعية والتاريخية. فارتبط سارتر بالسياسة والتاريخ وعلم النفس. كما ارتبط ميرلو بونتي بعلم النفس وعلم الأحياء والعلوم السياسية. كما كانت بدايات ياسبرز علم الأمراض النفسية والعام، بل إنه لا يوجد أي فرق الآن بين الفلسفة والعلوم الإنسانية في أهم التيارات الفلسفية العلمية المعاصرة وهي الماركسية والفرويدية والبنيوية (حنفي، 2020، ص ص 65 -67).

المبحث الخامس:

أهمية العلوم الإنسانية و واقعها في العالم العربي

لم يعد هناك خلاف على أهمية العلوم الإنسانية، فقد أصبح من الضرورة أن نفهم الإنسان، وأن تكون الدراسات التي تتناوله، في أعلى مراتب الدقة والكفاءة، وتزداد هذه الأهمية، بما ترتب على الانفجار السكاني وتطور التكنولوجيا الحديثة، إننا يجب أن نتوافق مع الحياة في مجتمعات كبيرة، ولم يعد ممكنا الاعتماد على المعرفة الشخصية للناس (ريكمان، 1979، ص 93)، فطبيعة الحياة الجديدة، بما تفرضه من طرق عيش مختلفة، وضغوطات أكبر، مع ضرورة الحياة في تجمعات كبيرة، جعلت أمر تنظيم هذه التجمعات أمرا ملحا، وهو من أولويات العلوم الإنسانية.

كما تعدّ العلوم الإنسانية، بمثابة الروح للمجتمعات و تسمح بتغييرات جذرية مهمة، مثل رفض أوهام التمايز العرقي و التفوق الذكوري وتعري مزاعم التفاوت الطبقي و الاقتصادي، كما تكافح الفوضى اللغوية والمغالطة والتفكير اللاعقلاني والخرافة، وتسهم في الوعي السياسي

للمواطن (عبيدات، 2018، ص 147)، بمعنى آخر، إن الدور الأهم للعلوم الإنسانية، الذي تؤسس عليه أهميتها، هو تصديها لأبرز الأمراض المجتمعية، كالتعصب والتطرف والإرهاب وهيمنة الخرافة، بل وترسخ وعيا عاما يسهم حتى في رفع الوعي السياسي، مما يقلل من نسبة حدوث الحروب والصراعات على السلطة.

وكل هذه المهام والأهمية، كما أسلفنا، تقوم بها العلوم الإنسانية، في العالم الغربي، ولكنها لا تؤدي الدور ذاته ولا تكتسب الأهمية ذاتها، في الأوساط العربية، ولكن ذلك لا يرجع إلى كون العلوم الإنسانية غير قادرة على أن تحدث عربيا، ما أحدثته في الغرب، بل لكون البيئة العربية لم تفكر في تحويلها إلى أداة كاملة، للتنقيب في المجال الاجتماعي، إنها أداة منقوصة الصلاحيات ومنقوصة الفاعلية ومنقوصة الإستراتجية، فهي موجودة للوجاهة الأكاديمية وليس للمشاركة الفعالة في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية (زيادة، 1988، ص 878).

كما تجدر الإشارة أيضا، إلى أن هناك تباينا كبيرا بين طبيعة المشكلات، التي تواجه العلوم الإنسانية، في العالم العربي والبلدان المتخلفة، وتلك التي تواجهها في الحضارة الغربية، والعالم المتقدم، لأنها (في العالم المتقدم) تعبر عن الأزمة الحقيقية للعلوم الإنسانية، فهي تقارن دائما بالتقدم الهائل الذي حدث في العلوم الطبيعية، وبذلك يطرح السؤال عن جدواها وأهميتها، وعن العقبات التي تعوقها وعن مصيرها وسبب تخلفها. أما في عالمنا العربي فلا وجود لطفرة في تقدم العلوم الطبيعية.

ففي أوروبا يعتبر القرن العشرين هو بداية أزمة العلوم الإنسانية، بل وبدء أزمة الضمير الأوروبي نفسه، إذ كان بمثابة مرآة عكست انتصارات القرن السابق، وصورتها بوصفها عقبات وخيمة تهدد كيان العلم، وتنذر الحضارة الأوروبية بالخطر، حتى تنبأ لها البعض بالفناء، وقام هوسرل بتأسيس الفينيومينولوجيا كمحاولة لوضع أسس العلم الشامل(حنفي، 1990، ص 247)، وهي محاولة كان القصد منها، ردم الهوة بين العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية.

كما أكد (فوكو) على أن العلوم الإنسانية تتميز بوضع فريد وثانوي، حيث تسد ثغرات العلوم الأخرى (فوكو، 1990، ص 285)، وفي ذات السياق يرى (بوبر) أن التقدم العلمي مستحيل بدون الإيمان بأفكار من نمط تأملي خالص، ولذلك يمكن استبعاد الأمثلة القليلة التي أعاقت فيها الميتافيزيقا التقدم العلمي، والتركيز على الأفكار المثمرة، فهناك العديد من الأمثلة، التي نشأت فيها نظريات علمية من أفكار ميتافيزيقية، مثل مركزية الشمس (الخولي، 1990، ص 330)، وكل هذه المحاولات، هي إما التمييز بين العلوم الإنسانية والطبيعية، أو البحث عن صيغة شاملة توحد بينها.

أما في واقعنا العربي، فهناك عقبات ومؤثرات وسياقات أخرى للجدل حول العلوم الإنسانية، كأن تواجه منافسة من بدائل تنال رعاية من أعاون لهم سطوته، وتتمثل هذه البدائل في الأديان التي تتحصن خلف قدسيتها، أو بيانات رجال السياسة التي تحميها النظم، أو أحكام الحس المشترك التي يركن إليها المجتمع (قنصوة، 2007، ص 26)، فالعلوم الإنسانية عربيا، تواجه ذات العقبات التي تواجه الفكر الحر، من تصلب المؤسسة الدينية (وليس الدين) والآراء الفقهية، كما تواجه إقصاء أو إهمالا من النظم السياسية، إضافة إلى مواجهة العادات والتقاليد والخرافات المجتمعية.

فعلى الصعيد الديني، هناك تداخل بين موضوعات العلوم الإنسانية وموضوعات الفقه، حيث يقدم المهتمون بالعلوم الإنسانية معنى للوجود والقيم، لكن الثقافة العربية التقليدية، توكل إلى الشيخ هذه المهمة، فهو يؤذن عند الولادة ويعقد القران في الزواج ويصلي على الموتى (عبيدات، 2018، ص 126)، وذلك تحت ذريعة وجود منهجية إسلامية، تقوم على ضرورة إبراز دور الوحي، في صياغة القوانين الاجتماعية، ولفت الأنظار إلى مكانة ما جاء في الوحي عن سنن الله الكونية الجارية، وإلى مكانة هذه السنن في اكتشاف وصياغة قوانين ومعارف الاجتماع الإنساني (أمزيان، 1980، ص 10)، وهذا الأمر ليس حكرا على البيئة العربية،

فهو أمر مشابه لذلك الذي كان سائدا في القرون الوسطى، إذ يبدو جليا تأثير الكنيسة ورقابتها، بالنسبة لنشأة العلوم الاجتماعية، فالقضايا التي تشكل أساس العلوم الاجتماعية، كانت محكومة بواسطة الكنيسة، وكان من العسير تحطيم تلك القبضة(بدر،2001،ص 73).

أما مجتمعيا وسياسيا، فتجد دائما، أن هناك تذمرا عاما، من الجو العام في المجتمع، مثل التوجهات العرقية والطائفية، والذي يكبل الباحث بل قد يجره خلفه، لكي تتحول العلوم الاجتماعية إلى مجرد أداة لإعادة إنتاج الفكر المجتمعي الموجود، وليس لنقده أو لتجاوزه (بامية، 2015، ص 10)، كما تم الربط من (طرف الأنظمة السياسية) بين بعض العلوم الاجتماعية والأيديولوجيا، مثل الربط بين الانثربولوجيا في الجزائر وبين المشروع الاستعماري الفرنسي، والربط بين علم الاجتماع في السعودية وبين الميول الماركسية والشيوعية(بامية، 2015، ص 17)، وترتب عليه رفض هذه العلوم لأسباب غير علمية.

ونخلص من كل ذلك، إلى القول بأن تطور علوم الإنسان والمجتمع في المنظومة العربية، يبقى رهينا بتطور البيئة التمكينية للمعرفة وحرية التعبير وضمان حرية تدفق المعلومات (سلامة، وآخرون، 2009، ص 184)، وتمثل الحرية الأكاديمية هي أهم تلك الحريات، ولذلك يمكن القول إن مأزق الحريات الأكاديمية، من بين أكبر التحديات التي تواجه البحث في العلوم الإنسانية، في العالم العربي المعاصر، وتزداد خطورة هذا التحدي في إطار التحولات الجذرية التي تمر بها بعض المجتمعات العربية في الوقت الراهن، هذا الجو من الخوف الأكاديمي، يجعل البحث في بعض موضوعات العلوم الاجتماعية والإنسانية، ما يزال عملا محفوفا بالمخاطر، في المجتمعات العربية (عبداللطيف، 2016، ص 64).

وهذا ما ينعكس سلبا على البحث العلمي، حيث تبين أن نسبة حضور البحث العلمي للعلوم الاجتماعية، ضعيفة نسبيا، في الأحداث التي تشغل حيزا كبيرا في التداول المجتمعي، على عكس ما ينبغي أن يكون، وهذا الأمر يفتح المجال أمام فرضيات كثيرة، أبرزها أن

الضبط العلمي والأكاديمي، لا يبدو أمرا هينا في مثل هذه الموضوعات، ولذلك تحجم الجامعات و المؤسسات البحثية عن الخوض في هذه الأحداث (بامية، 2015، ص 16).

فعلى الرغم مما تتسم به، بحوث العلوم الاجتماعية من أهمية مميزة، في المشهد الإبداعي والبحثي العربي، بحكم تناولها قضايا محلية، على تماس مباشر مع هموم وواقع المواطن العربي، وعلى الرغم من وفرة كليات العلوم الاجتماعية والإنسانية، والمراكز البحثية، إلا أنها تبقى الأخ الفقير في منظومة البحوث العربية، ولا تحظى بالاهتمام في تقارير المعرفة في الوطن العربي، ويرجع ذلك إلى صعوبة تحديد حجم تلك الأبحاث، ولكن المعلومات المتاحة تشير إلى ضعف إنتاجها، فهي لا تتجاوز 9% من الدعم في لبنان (سلامة، 2009، ص 183).

وكل هذه العقبات تؤثر حتى على الجوانب المؤسساتية والأكاديمية، فيما يتعلق بمكانة العلوم الإنسانية، في البلدان المتخلفة، فهي لا تنال القدر الكافي من التمويل، نتيجة التشكيك في جدواها، واعتبارها ترفا يمكن أو يجب تأجيله، وبالتالي انعدام التخطيط والتسويق، وخاصة في مجال التعليم، من إعداد الكوادر البحثية، والتركيز على الباحثين في العلوم التطبيقية، بالقروض والبعثات والاستئثار بالطلبة النابهين، ومن هنا يمكن اعتبار قضية العلوم الإنسانية مؤشرا مهما على درجة وعي المجتمع (الخولي، 2012، 61).

كما تقوم الدولة ومؤسساتها بترشيح المتفوقين، وتوجيههم نحو تخصصات العلوم التطبيقية (هندسة – طب) ومن ثم الزج بالسواد الأعظم في باقي التخصصات الأدبية والعلوم الإنسانية، الأمر الذي من شأنه، أن ينتج جماهيرية لتلك التخصصات المتاحة والمتيسرة للجميع، في مقابل النخبوية التخصصات التطبيقية عصية المنال، وهو ما يفسره علم النفس خاصة عند بعض الطبقات الاجتماعية، بزيادة الطلب على التخصصات التطبيقية، بينما تلجأ طبقات وشرائح أخرى، نحو العلوم الإنسانية، السهلة وقليلة التكلفة. وفي المحصلة ونتيجة لأساليب

التعليم والواقع، تتحول العلوم الإنسانية إلى زائدة دودية ورفاهية (محاجنة، 2017، الفصل السابع).

واستبعاد أو إهمال العلوم الإنسانية أكاديميا ومجتمعيا، هو أمر، جد خطير، ووضع شاذ، تنبهت له المؤسسات الغربية، وحاولت تداركه، وفي هذا السياق، يرى (تيري ايغلتون) أن الإنسانيات ذات صفة مركزية أكاديميا، وإذا اختفى التاريخ والفلسفة وغيرهما من الحياة الأكاديمية، فما يبقى لدينا هو مجرد مكان للتدريب التقني أو معهد بحوث لكنها لن تكون جامعة بالمعنى الكلاسيكي للمصطلح وسيكون من الخداع أن نسميها هكذا (محاجنة، 2017، ص الفصل السابع)، وذلك لكون العلوم الإنسانية تلعب دور الوسيط والإطار العام للمعرفة.

هذا وقد يحدث تقدما في البحث العلمي في مجال العلوم الطبيعية والرياضيات والتقانة، إلا أن الثقافة المحيطة بهذه الجامعات، تظل كما هي، موروثا ثقافيا دون تغيير، ومن ثم تواجه هذه الجامعات، خطر عدم تكامل المعرفة، أو ما يسمى في تاريخ تطور المجتمعات، عدم تكامل الثقافتين العلمية والإنسانية (البيلاوي، وآخرون، 2014، ص 101)، لأن مفهوم المعرفة المتكامل، لا يقتصر على العلم و التقانة فقط، فالمعرفة كل متكامل يمثل كل إبداعات الإنسان في العلوم والتكنولوجيا والعلوم الإنسانية والآداب والفنون والخبرة الإنسانية الواسعة (البيلاوي، 2014، ص 27).

وإذا لم تستطع ثقافة المجتمع التفاعل المعزز لإنتاج العلم، فإن العلم والمعرفة يصبحان في عزلة و ما لم تنطوِ الثقافة العامة للناس على نماذج إدراكية ومعرفية، تعزز المنهج العلمي والتفكير العلمي والعقلانية، فإن الثقافة العلمية بالمعنى المهني والتقني، ستحتل مركزا ثانويا بعيدا عن ثقافة مجتمعها المحيط، فالمجتمع يتقدم بالمعرفة والعلم والابتكار، وإذا انفصلت ثقافة المجتمع المحيط عن ثقافة الجماعات العلمية داخله، ينعزل العلماء ويتعطل الابتكار والتقدم (البيلاوي، 2014، ص 54).

خاتمة

إن الجدل الدائر حول القضايا المتعلقة بالمنهج والموضوع الخاصة بالعلوم الإنسانية، ومدى مقارنتها بالعلوم الطبيعية، لا تبدو على أهميتها عائقا حقيقيا، أمام تطورها والاحتفاء بها عربيا، إذا ما قورنت بالقضايا ذات الطبيعة الدينية أو السياسية أو المجتمعية، بل يمكن تحديد مدى الاهتمام بالعلوم الإنسانية، من خلال معرفة القضايا التي تشغل المجتمعات التي تحتضنها، فالقضايا المنهجية تشير إلى الاعتناء، بينما القضايا الدينية والمجتمعية، تشير إلى الازدراء.

فالعلوم الإنسانية، في البلدان المتقدمة، تنتقد من باب تخلفها النسبي، ولأجل تطويرها، لكونها في مواجهة دائمة مع حقائق العلوم الطبيعية، وعلو كعب المنهج التجريبي، بينما العلوم الإنسانية في عالمنا العربي، شأنها شأن الذات العربية المطحونة المقهورة، التي لم تنل أي قدر من الاعتراف بالوجود، كما أن العلوم الإنسانية تعاني بوصفها معرفة، لعدم وجود منافسة من العلوم التطبيقية أصلا، فالعلوم (الإنسانية و التطبيقية) هنا تقف بوصفها معرفة ممنهجة في مقابل الخرافة و الأسطورة.

وهذه المغالطات المجتمعية، تصبح أكثر خطورة ودعوة للتعجب، عندما تؤثر على الخطط المؤسساتية، فنجد أن المؤسسات التعليمية، تنجر بسبب ضعفها وهشاشة بنيتها الهيكلية وقراراتها الارتجالية، خلف المغالطات المجتمعية، وبالتالي يصبح الاهتمام بالعلوم الإنسانية أقل بكثير، من العلوم الطبيعية، والتي هي ذاتها تكون محط اهتمام بسبب الوجاهة المجتمعية لا أكثر، وليس بسبب ما تقدمه من خدمات للمجتمع.

والأغرب أن يحدث كل ذلك، ليس فقط في أوساط مجتمعية متخلفة، ولا تقدم أي إنتاج معرفي، بل وفي أوساط مجتمعية تسيطر عليها ثقافة الكراهية والتعصب، وتستنزف الحروب

مقدراتها المادية وشبابها، ما يعني حاجاتها الملحة لتخصصات العلوم الإنسانية، لمعالجة كل أسباب هذه الكوارث.

إضافة إلى ذلك، فإن العلوم الإنسانية، وعلى رأسها الفلسفة، تشكل إطارا معرفيا عاما، وقاطرة أساسية لأي نهضة علمية أو عمرانية، فما جدوى أن تبني المباني الشاهقة، إذا لم تتوفر لدى الإنسان ثقافة المواطنة والحفاظ عليها؟ حيث سيهدمها في اليوم التالي متعصب ما أو متشدد بسيارة مفخخة، وما جدوى أن تخرج أفضل الأطباء، وتوفر أفضل العقاقير الطبية، بما وأفراد من المجتمع يضربون بالطب عرض الحائط ويذهبون إلى الأطباء الشعبيين ويشربون الأدوية الشعبية، ويبحثون عن علاج لأمراضهم عند السحرة والمشعوذين؟ إن المجتمعات المتخلفة التي تهيمن عليها ما تنسجه الأساطير والخرافات، وتحدد بشكل كبير سلوكياتها تجاه المشاكل والصعاب الحياتية التي تواجهها، لا يمكن أن تعطي أي أهمية للمعرفة التطبيقية والتجريبية، فأفراد المجتمع الذي يؤمن بالعلاجات الشعبية، لا يمكن أن يستفيد من كليات الطب والتمريض، فلا جدوى من أي تقدم مادي، ما لم يصاحبه تقدم إنساني.

في المقابل تتحمل العلوم الإنسانية، بعضا من الوزر، فيما وصلت إليه، فقد فتحت أقسامها أمام الطلاب الفاشلين المتحصلين على تقديرات متدنية في المراحل الثانوية، بل وحتى على صعيد الدراسات العليا، لا تضع معيارا صارمة، للقبول أو حتى برامج دراسات رصينة و طرق تقييم حديثة، بل مازالت تحتفظ بغالبية التقييم لامتحان تحرير واحد في نهاية العام.

ناهيك عن الخلل الهيكلي، الذي نتج عنه انفصال العلوم الإنسانية عن بعضها البعض، بحيث أصبح القسم العلمي، دائرة مغلقة على ذاتها، ولا يوجد أي تعاون بينه وبين الأقسام الأخرى، لا في الندوات ولا في المقررات ولا في البحوث العلمية، مما زاد من هشاشتها وضعفها وبعدها عن قضايا المجتمع.

ولابد من التنويه في هذا السياق، إلى أن الفلسفة، تتحمل وحدها، عبء النفور والعداء المجتمعي، و هناك من يرى أنها تحمل وحدها وزر الجريمة المعرفية في المخيل المجتمعي، وتتحمل المسؤولية الكاملة عن التهم المسندة إلى العلوم الإنسانية، وهذه من المفارقات الغريبة، فمن حيث التصور العام، فإن الفلسفة و العلوم الإنسانية يشتركان في ذات التصور، كما أن أي سقوط للفلسفة، سيتبعه سقوط لكافة العلوم الإنسانية، ومن بعدها كل معرفة أخرى.

ومن هذا المنطلق، لابد أن تتحمل المؤسسات، عبء إعادة الاعتبار للفلسفة أولا، ومن خلالها بقية العلوم الإنسانية، والوقوف معا في وجه العداء المجتمعي، وإبراز و ممارسة دورها الجوهري والحساس، من خلال تشجيع الدراسات الإنسانية، ووضع الضوابط المناسبة للكليات والتخصصات الإنسانية، ووضع خطط و مقررات دراسية، تواكب التقدم وذات صلة بالمشاكل المجتمعية، لكي يصبح الحديث عن المعرفة أمرا منطقيا وممكنا، أو إفساح المجال أمام الخرافة وعدم إدعاء أداء أي أدوار معرفية.

قائمة المراجع

1. إسلام، عزمي، (1986) في فلسفة العلوم الإنسانية، مجلة عالم الفكر، العدد 3، المجلد 15.
2. أمزيان، محمد، (1991) منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية و المعيارية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فيرجينيا
3. بامية، محمد، (2015) التقرير الأول للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية، المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، بيروت
4. بدر، أحمد، (2001) مقدمة في الإنسانيات و العلوم الاجتماعية، دار قباء، القاهرة
5. بدر، ناجي، (1996) المنهج الرياضي في العلوم الاجتماعية، في (قضايا العلوم الإنسانية.إشكالية المنهج) يوسف زيدان (مشرفا)، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة
6. بغوة، الزواوي، (1996) إشكالية المنهج في العلوم الإنسانية و الاجتماعية (المنهج البنيوي نموذجا)،مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة عبدالحميد بن باديس ، الجزائر
7. البيلاوي، حسن، (آخرون)، (2014) تقرير المعرفة العربي، دار الغرير، دبي

8. الحصادي، نجيب، (1991) نهج المنهج، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع، مصراتة
9. حنفي، حسن (2020)، دراسات فلسفة (ج2)، مؤسسة هنداوي، لندن
10. حنفي، حسن، (1990) في الفكر الغربي المعاصر، المؤسسة الجامعية، بيروت
11. حواس، إلهام، (2014) إشكالية المنهج في العلوم الإنسانية، جامعة وهران (رسالة ماجستير غير منشورة)
12. الخولي، يمنى طريف، (2012) مشكلة العلوم الإنسانية، دار هنداوي، القاهرة
13. الخولي، يمنى طريف، (1990) فلسفة العلم في القرن العشرين، المجلس الوطني للثقافة، الكويت
14. ريكمان، هـ.ب، (1979) منهج جديد للدراسات الإنسانية، (ت)علي عبدالمعطي.علي محمد، مكتبة مكاوي، بيروت
15. ريكور، بول، (2001) من النص إلى الفعل(أبحاث التأويل)، (ت) محمد برادة، حسان بورقية، عين للدراسات و البحوث الإنسانية و الاجتماعية، القاهرة
16. زيادة، معن "محررا" (1989) الموسوعة الفلسفية العربية (ج3)، معهد الإنماء العربي، بيروت
17. سباع، محمد، (2020) علاقة العلوم الإنسانية بالعلوم الطبيعية ، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية، العدد 12، الجزائر
18. سلامة، رمزي (آخرون)، (2009) تقرير المعرفة العربي، دار الغرير، دبي،
19. عارف، نصر(محررا)، (1996) قضايا المنهجية في العلوم الإسلامية و الاجتماعية،معهد للفكر الإسلامي، القاهرة
20. عبداللطيف، عماد، (2016) واقع البحث العلمي و تحدياته في الدراسات الإنسانية في العالم العربي، مجلة ذوات، العدد 21
21. عبدالمعطي، علي، (1996) البحث عن منهج للعلوم الإنسانية، في (قضايا العلوم الإنسانية.إشكالية المنهج) يوسف زيدان (مشرفا)، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة
22. عبيدات، أحمد زهاء الدين، (2018) ما تعليل هامشية الاشتغال بالإنسانيات و الاجتماعيات و الفنون في الوطن العربي، مجلة تبين، العدد 24 المجلد 6
23. العروي،عبدالله (آخرون)، (1986) المنهجية في الأدب و العلوم الإنسانية، توبقال للنشر، الدار البيضاء
24. فوكو، ميشيل، (1990) الكلمات و الأشياء، (ت) مطاع صفدي (آخرون)، مركز الإنماء العربي، بيروت
25. قنصوة، صلاح، (2007) الموضوعية في العلوم الإنسانية، دار التنوير، القاهرة
26. قولدمان، لوسيان، (1996) العلوم الإنسانية و الفلسفة، (ت) يوسف الأنطكي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة
27. كارناب، ردولف، (1993) الأسس الفلسفية للفيزياء، (ت) سيد نفادي، دار التنوير، القاهرة
28. محاجنة، إبراهيم (آخرون)، (2017) الجامعات و البحث العلمي في العالم العربي، المركز العربي للأبحاث، بيروت

29. هوسرل، أدموند، (2008) أزمة العلوم الأوروبية و الفينومينولوجيا الترنسندنتالية، (ت) إسماعيل المصدق، مكتبة مكاوي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت

30. وقيدي، محمد، (1988) العلوم الإنسانية و الإيديولوجيا، منشورات عكاظ، الرباط.

31. Borutti, Silvana, (2012) After Postmodernism: A Naturalistic Reconstruction of the Humanities, International Studies in the Philosophy of Science, Routledge, London

32. Gadamer ,Hans-Georg,(2008) Philosophical Hermeneutics. trans by David E. Linge, University of California Press, California

33. Ihde ,Don,(2008) introduction, in (Paul Ricoeur, The Conflict of Interpretations: Essays in Hermeneutics) trans by Don Ihde, Motilal Banarsidass Publishe, Delhi

34. J.J. Kockelmans,(2002) Ideas for a Hermeneutic Phenomenology of the Natural Sciences. Springer،

35. Porter ,Stanley E. Robinson, Jason,(2011) Hermeneutics: An Introduction to Interpretive Theory, Wm. B. Eerdmans